

قرار وزاري رقم (443) لسنة 2006
بتاريخ 2006/6/24م
في شأن وظائف السكرتارية في القطاع الخاص

وزير العمل:

- * بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972م في شأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له.
- * وعلى القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 1980 في شأن تنظيم علاقات العمل والقوانين المعدلة له والقرارات واللوائح التنفيذية الصادرة وفقاً لأحكامه.
- * وعلى القانون الاتحادي رقم (27) لسنة 1999 بشأن إنشاء هيئة تنمية الموارد البشرية الوطنية.
- * وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (1/259) لسنة 2004 بشأن تعزيز مشاركة مواطني الدولة في القطاع الخاص.
- * ومن أجل الصالح العام.

تقرر ما يلي

مادة أولى

يوقف منح أي تصريح عمل لوظيفة سكرتير أو سكرتيرة لأي منشأة في القطاع الخاص بالدولة ويشمل ذلك عدم منح نقل كفالة أو بطاقة عمل للمقيمين على ذويهم من غير المواطنين أو تصريح بالعمل المؤقت أو العمل لبعض الوقت أو تصريح مهمة لهذه الوظيفة.

مادة ثانية

يستمر شاغلو وظائف السكرتارية حالياً والذين يحملون بطاقات عمل سارية المفعول بموجب عقود عمل مصدق من الوزارة في وظائفهم إلى نهاية مدة العقد إذا كان محدد المدة أو نهاية بطاقة العمل أيهما أقرب أجلاً ولا يتم تجديد عقد العمل أو بطاقة العمل بعد ذلك.

مادة ثالثة

على منشآت القطاع الخاص التي ترغب في توظيف سكرتير أو سكرتيرة على من يحل محل السكرتير أو السكرتيرة الحالية بعد انتهاء عقد العمل أو بطاقة العمل حسب ما هو محدد في المادة الثانية أعلاه الاتصال بهيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية الوطنية (تنمية) لترشيح المواطنين الباحثين عن العمل لهذه الوظائف على نفقة المنشآت المعنية، ويتم التنسيق في هذا المجال مع كل من برنامج التأهيل الوظيفي لسوق العمل في إمارة أبوظبي. وبرنامج الإمارات لتطوير الكوادر الوطنية في إمارة دبي ودائرة تنمية الموارد البشرية في إمارة الشارقة.

مادة رابعة

تسرى أحكام القرار الوزاري رقم (286) لسنة 2006 بتاريخ 2006/4/5 في شأن رصيد حساب التوطين بمنشآت القطاع الخاص على هذه الحالة وبصفة خاصة فيما يتعلق بالأجور الشهرية التي يتقاضاها المواطنون أو المواطنات الذين يتم توظيفهم في وظائف السكرتارية.

مادة خامسة

على وكيل الوزارة وضع القواعد اللازمة لتنفيذ هذا القرار.
وعلى الجهات المختصة تنفيذه كل فيما يخصه.

مادة سادسة

يطبق هذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

د/ علي عبد الله الكعبي

وزير العمل